مجلة تداوليات ISSN :2992-0795

المجلد: الرابع04 / العدد الأول 2026 / ص ص: 23-48

تاريخ الإرسال: 01-أوت/أغسطس

تاريخ القبول: 11أوت/أغسطس

الافتراض المسبق: مدخل عام

The presupposition: General introduction

ذ.محمد الهداج

أكاديمية الرباط

alhaddaj@gmail.com

ملخص: الافتراض المسبقمفهوم أضحى مركزيا في فلسفة اللغة والتداوليات، ذلك أنه ألزم أي نظرية في الدلالة أو السلوك اللغوي للبشر، بتفسير أسباب حضوره في الخطاب وعجيب أثره فيه، حيث أنه لم يهدد فقط صرح المنطق الصوري، ولكن كذلك أي نظرية تريد إدخال الخطاب في قوالب الصورنة Formalisation . ظهر المفهوم لأول مرة كمشكلة منطقية ولغوية عند مؤسس المنطق الحديث غوتلوب فريجه، فقد كان أول من استعمل المصطلح تصريحا بدلالته اللسانية ورَبَطه بالبحث المنطقي في مقالته الشهيرة "المعنى والمرجع" ثم انتقل بعد بضعة عقود لمباحث اللسانيين ليستقر بعد ذلك في فهارس مباحث التداوليات كمفهوم شديد

التعقيد ينفلت من عقال حدود اللغويين، والتي لم تنجح إلى اليوم في سبر ماهيته. سأقوم بعرض هذه الظاهرة اللغوية وبسط بعض ملامحها والمشكال النظرية المرتبطة بها آملا أن يُظهر كل ذلك أهمية هذا المفهوم في الخطاب الطبيعي.

Abstract: Presupposition is a concept that has become central in the philosophy of language and pragmatics, as it compels any theory of semantics or human linguistic behavior to explain the reasons for its presence in discourse and its remarkable impact. It not only challenged the edifice of formal logic but also any theory aiming to formalize discourse.

The concept first emerged as a logical and linguistic problem with the founder of modern logic, Gottlob Frege, who was the first to explicitly use the term with its linguistic significance and to link it to logical inquiry in his famous essay "On Sense and Reference". A few decades later, it transitioned to the studies of linguists, eventually becoming established in the indexes of pragmatic studies as a highly complex concept that escapes the confines of linguistics—a concept whose essence remains elusive to this day.

In this paper, I will present this linguistic phenomenon, outline some of its features, and discuss the theoretical problems associated with it, hoping to highlight the importance of this concept in natural discourse.

مجلة تداوليات ISSN :2992-0795
المجلد: الرابع04 / العدد الأول 2026 / ص ص: 23-48

ملاحظات حول ترجمة "الافتراض المسبق"

اعتمدت في الكتاب ترجمة المصطلح الإنجليزي Presuppositionبالافتراض المسبق[1]، في انتظار ترجمة تناسب الاصطلاح الإنجليزي، وعيب هذ الترجمة أنها تنقل مصطلحا من كلمة واحدة إلى مقابل من كلمتين، وهذا يطرح مشكلا صرفيا له آثاره، فترجمة العبارة:

1- John presupposes that Karl is married

ستكون هي: "جون يفترض أن كارل متزوج" لكنها ترجمة بها لبس، لأن فعل "يفترض" يُستعمل في العربية كذلك بمعنيَيْ Presume وSuppose أي بمعنى التسليم جدلا أو التخمين، وليس بمعنى التصديق الذي هو المراد من العبارة الإنجليزية أعلاه، لكن إضافة "مُسبقا" إلى الفعل بقولنا: "يفترض مسبقا" زيادة على ركاكتها، فيها حشوٌ جلي، فالافتراض لا يكون إلا مسبقا، وإن كان الحشو يطال مصدرنا نفسه أي "الافتراض المسبق". سأقتصر في تصريف الاصطلاح على فعل "يفترض" جاعلا منه مقابلا لفعل Presuppose، وإن قصدتُ معنى آخر أنبه عليه في محله.

ولعل البعض يقترح الحفاظ على ترجمة الدكتور طه عبد الرحمان، أي الاقتضاء[2]، حتى لو لم يتطابق **المفهوم** الغربي مع الاقتضاء الأصولي[3]، فقد استعملتُ في الجملة السابقة مصطلح "**المفهوم**" بغير معناه عند

[1] بسببٍ من أنها الترجمة الأكثر انتشارا في كتابات العرب، وإن لم يُشر أي معجم عربي معتمد لفعل أسْبَقَ.

[2] في كتابي "الخطاب العربي والحداثة"، دار رؤية 2019، استعملت ترجمة فيلسوفنا مع الإشارة إلى تعقيد المصطلح في منبته الغربي، ولم أربطه بالاصطلاح الأصولي، لأنه مناسب بدلالته اللغوية لا الاصطلاحية، ولعل في هذه الورقة إشارة، بمعناها عند الأصوليين إلى أن الاقتضاء الأصولي، ليس هو الافتراض المسبق.

الأصوليين دون وقوع لبس لدى القارئ، لكن الاقتضاء في تقديري لا يصلح مقابلا للمصطلح الغربي لأسباب نحوية ولغوية ضرورية للوفاء باستعمالات المصطلح الغربي، ولا يخفى أن الاستعمال هو جزء من الدلالة، فالافتراض المسبق قد يكون فعلا للعبارة كما أنه قد يكون فعلا للذوات كما في المثال (1) ، فنقول "العبارة تفترض" كما نقول "زيد يفترض" و" أفترض"، ولكن فعل اقتضى في العربية لا يُنسَب لناطق، متكلما كان أم مخاطَبا أم غائبا[4]، فلا يقال "زيد يقتضي" ولا "أنا أقتضي" ولكن "كلام زيد يقتضي" و"كلامي يقتضي"[5].

[3] خلافا لرأي فيلسوفنا طه عبد الرحمان.

[4] بخلاف: عرّض ولمّح وأشار، والفعلان الأولان لا ينسبان للخطاب وإنما فقط للذوات، فيما الأخير ينسب إلى الذات والكلام.

[5] للأسف يوجد نفس الإشكال في ترجمة meaningبالدلالة، ولكن في هذه الحالة لا يُخشى لبس وإن خيف عدم الوفاء بالمعنى كاملا.

-1-

من يطلع على الدراسات الغربية المعاصرة في اللغة وخاصة ما تعلق منها، بالدلاليات والتداوليات، سيجد أن واحدا من أهم المفاهيم المُشكلة والمركزية فيها هو مفهوم الافتراض المسبق،والعدد الضخم للكتب والبحوث التي تناولت الموضوع يبين حجم الجهد والوقت التي استأثر به هذا المفهوم من أعلام الفكر اللغوي الغربي المعاصر من مؤسس حقل فلسفة اللغة فريجه إلى اليوم.وقد دخلت إلى معارف الغربيين باعتبارها عقبة في البدء، ولازال يُنظر إليها عند بعض النظار الغربيين كمشكلة في اللغة يُراد تجاوزها كما حاول من قبل راسل بنظريته في الأوصاف المحددة.

نبدأ من حيث بدأت قصة المفهوم في الفكر اللغوي الغربي المعاصر مع مؤسس فلسفة اللغة وعلم الدلالة المعاصر غوتلوب فريجه[6]، يقول في مقاله التأسيسي "في المعنى والمرجع":

> إذا تم تقرير أي شيء، فهنالك دائمًا افتراض مسبق واضح حاصله أن أسماء الأعلام بسيطةً كانت أم مركبة لها مرجعٌ تحيل عليه. فإذا قال أحدهم أن "كيبلر مات في الفاقة"، فهناك افتراض مسبق بأن الاسم "كيبلر" يحيل على شيء ما؛ لكن هذا لا يعني أن الجملة "كيبلر مات في الفاقة" تحتوي على فكرة أن الاسم "كيبلر" يُحيل على شيء ما. ولو كان الأمر كذلك لما كان النفي هو:

[6]اللساني الهولندي بيتر سورن يرد أصول الفكرة لعصر أرسطو ولمعاصره الميغاري أوبوليديس تلميذ أقليدس والعدو اللدود لأرسطو، وكان قد صاغ ما اصطلح عليه بمفارقة الرجل الأقرن، منتقدا منطق الأول وقانون الثالث المرفوع: إما "أنك أضعت قرنيك" أو "لم تُضع قرنيك" إحدى العبارتين صحيحة ضرورة لأنهما متنافيتان، ولكن كلا العبارتين قاضية بصحة العبارة "إن لك قرنين". صيغة أبوليديس كما عند صاحبها هي: "إذا لم تفقد شيئا فأنت تملكه، لكنك لم تفقد قرنيك إذن فأنت تملكهما".

Seuren, Peter:Eubulides as a 20th-century semanticist. Language Sciences Volume 27, Issue 1, January 2005 p 83.

لم يمت كيبلر في الفاقة

وإنما سيكون هو:

لم يمت كيبلر في الفاقة أو أن الاسم "كيبلر لا يُحيل على شيء

إن إحالة الاسم "كيبلر على شيء هو افتراض مسبق للإثبات "مات كيبلر في الفاقة" كما لنفيه.[7]

في هذه الفقرة الموجزة يلاحظ فريجه لأول مرة، في الدراسات اللغوية المعاصرة، الخاصية الغريبة للافتراض المسبق[8] والتي تجعله لا يقع تحت سلطان النفي عند نفي العبارة التي تفترضه، فالذي يقول: "لم يمت كيبلر في الفاقة" يُسلم بوجود كيبلر تماما كالذي يقول: "لم يمت كيبلر في الفاقة". ومن ثم فلا يمكن تحديد قيمة حقيقة العبارتين السابقتين معا[9]دون التسليم بصحة الافتراض المسبق، وإلا نتج عن ذلك ثغرة في قيمة الحقيقة وتبعا لذلك خرق لقانون الثالث المرفوع[10]. كما أنه يشير إلى ملمح ثان في الافتراض المسبق وهو عدم

[7] Gottlob Frege: On sense and nominatum. In Martinich, A.P: The Philosophy of Language. Oxford university press, third edition 1996. p 193.

[8]استعمل فريجه الكلمة الألمانية Voraussetzung وتعني حسب ترجمة كارتونن لها prequisition أو requisition أي المطلوب أو المطلوب القبلي وتصح ترجمتها لغة طبعا، لا اصطلاحا، بالمقتضى. وقد تناول المفهوم بالتحليل راسل معتبرا إياه مشكلة دون تسميته، ثم رد عليه شتراوسن مستعملا المصطلح presupposition. واستغرب كارتونن أن يستعيد الألمان بضاعتهم بأن تابعوا في التسمية الإنجليز، فتوسلوا في التعبير عن المفهوم ب Präsupposition بدل أن يحافظوا على الكلمة التي استعملها مؤسس فلسفة اللغة وفلسفة التحليل اللغوي فريجه. ورد ذلك بمسحة لا تخلو من سخرية إلى انفكاك ارتباط المفهوم بفريجه، أو إلى أن المصطلح الانجليزي يبدو أكثر علمية ومهابةمن أصله الألماني المسكين Voraussetzung.أنظر

Lauri Karttunen 2016. Presupposition: What went wrong? Semantics and Linguistic Theory SALT 26 .P 707.

[9] أي تحديد الصدق أو الكذب.

[10] في حال عدم وجود كيبلر، فالعبارتان تصبحان إما كاذبتين، وهذا خرق للمبدأ المذكور أو تفتقران إلى قيمة حقيقة وهدا أخف الضررين عند فريجه. والذي يبدو، حدسا، أن الذي يقول لصاحبه: "ابنك سافر" ليس مُصيبا ولا مخطئا، إذا لم يكن للمُخاطَب أولاد. شبه، فيلسوف أكسفورد،

كونه جزءا من المعنى الحرفي للعبارة، أي أنه بلغة الأصوليين ليس مقصودا للمتكلم لا أصالة ولا تبعا[11]، ولو كان غير ذلك، أي لو كان الافتراض المسبق جزءا من المعنى، كما يُدلِّل فريجه، فإن العبارة:

(1) "مات كيبلر في الفاقة"

تصبح مكافئة للعبارة:

(2) "مات كيبلر في الفاقة والاسم كيبلر يُحيل على شيء"

ومن ثم يكون نفي العبارة (1) والتي تكافئ (2) هو:

(3) "لم يمت كيبلر في الفاقة أو أن الاسم كيبلر لا يُحيل على شيء12

وبما أن نفي العبارة (1) هو كذلك:

(4) لم يمت كيبلر في الفاقة

فإن العبارتين (3) و (4) تغدوان متكافئتين. وهو الأمر الذي يمنعه فريجه، كما أننا نستشعر حدسا بأن قائل

جون أوستين في كتابه الشهير "كيف نصنع الأشياء بالكلمات" الوضع عند عدم صدق الافتراض المسبق بالذي يبيع ما لا يملك ومن ثم وصف الملفوظ الذي يفترضها بأنه منعدم وفارغ null and void

"Now some say that in these circumstances, if, for example, someone asserts that the present King of France is bald, 'the question whether he is bald does not arise'; but it is better to say that the putative statement is null and void, exactly as when I say that I sell you something but it is not mine." J. L AUSTIN: How To Do Things with Words. Oxford university press 1962 p136.

[11] وهذا لا يمنع من إمكان وروده مقصودا أصالة، لكن تلميحا، بالضرورة، لا تصريحا، كالذي يقول لصاحبه: "لقد تركتُ المرسيدس تحت الشمس"، الافتراض المسبق هنا هو أن المتكلم يملك سيارة مرسيدس، لكن قد يكون قصده هو الإخبار بامتلاك مرسيدس من باب المباهاة.

[12] فكما هو معلوم من درس المنطق فإن عملية العطف "و" تتحول فصلا"أو"، في النفي.

العبارة (4) لا يُريد قطعا العبارة (3).

أورد فريجه في نفس الورقة مثالا آخر هو: "بعد أن انفصلت شليسفيك-هولستاين عن الدانمارك، قام صراع بين بروسيا والنمسا"[13] والافتراض المسبق هنا هو أن شليسفيك-هولستاين كانت تحت حكم الدانمارك في وقت سابق.

-2-

يمكن لأي ناطق التعرف على الافتراض المسبق في الخطاب إن قصد إلى ذلك[14]، حتى لو لم يتمكن من تحديد "ماهيته". وسيتبين أن تحديد هذه الماهية أمر شديد التعقيد ولا يبدو من ملمح يخترق جميع ما قد نحدس كونه افتراضا مسبقا[15].

ولنبدأ بسرد طائفة من الافتراضات المسبقة مع اختبار النفي:

(5) ملك فرنسا الحالي يتحدث/لا يتحدث كثيرا

الافتراض المسبق: يوجد ملك لفرنسا

(6) توقف/لم يتوقف زيد عن التدخين.

الافتراض المسبق: كان زيد يدخن

[13] Gottlob Frege: On sense and meaning. In Martinich 1996. p 211.

[14] أهم ما يُميز الافتراضات المسبق أنها تَنْسَلُّ إلى السامع انسلالا.

[15] وربما ذَكَّر هذا بمفهوم تشابهات العائلة عند فيتجنشتين. أنظر: محمد الهداج "الخطاب العربي والحداثة" ص 67-68.

(7) لقد كان/ لم يكن زيد من أكل الكعكة

الافتراض المسبق: أحدهم أكل الكعكة

(8) اتصل / لم يتصل زيد بزوجته عبر الهاتف

الافتراض المسبق: زيد متزوج

(9) نسي/ لم ينس زيد إغلاق الباب

الافتراض المسبق: زيد نوى إغلاق الباب

(10) تأخر/ لم يتأخر زيد مجددا

الافتراض المسبق: تأخر زيد سابقا

(11) يُدرك / لم يدرك زيد أن المال على وشك أن ينفذ.

الافتراض المسبق: المال على وشك أن ينفذ

(12) ندم / لم يندم زيد على زيارته لعمرو

الافتراض المسبق: زار زيد عمرا.

(13) من هو أستاذ الرياضيات في ثانوية القاضي عياض؟

الافتراض المسبق: أحد ما يُدرس الرياضيات في ثانوية القاضي عياض.

(14) هل توجد الرباط في المغرب أم في بوليفيا؟16

الافتراض المسبق: توجد الرباط إما في المغرب أو في بوليفيا.

يبدو من الأمثلة السابقة، مع استثناء الأخيرين طبعا، أن المعنى الذي أسميناه افتراضا مسبقا يبقى مُثبتا سواء أثبتنا الملفوظ أو نفيناه، ويطلق أهل اللغة على هذه العملية اختبار النفي[17] للتَّحقق من وجود افتراض مسبق، لكنه غير كاف لتحديد ماهية الافتراض المسبق، أي حدِّه الجامع لكل ما تشترك فيه كل حالاته والمانع لغيرها من الدخول فيه.

-3-

عادة ما يتحدث أرباب هذا الفن عن ضربين من الافتراضات المسبقة: الافتراض المسبق الدلالي والافتراض المسبق التداولي:

الافتراض المسبق الدلالي أو المنطقي: ويقصدون به ذاك الذي ينقدح في الخطاب معجميا أي بلفظة أو أكثر في نص الملفوظ، أو بتعبير آخر يكون مُشَفَّرافي اللغة[18]، وأصحابه يذهبون إلى أن الافتراض المسبق علاقة بين

[16] عادةً يبقى الافتراض المسبق حاضرا عند تحويل الخبر إلى سؤال كما سنرى، ومثال ذلك "ملك فرنسا مريض" و "هل ملك فرنسا مريض؟" كلاهما يفترض وجود ملك لفرنسا، ولكن بعض ضروب الأسئلة تقدح، أي تُولِّد، افتراضاتها المسبقة الخاصة كالمثالين (12) و (13)، وظاهرٌ أن نفيهما لا يُبقِي على الافتراض المسبق كما يلاحظ لوفينسون في مدخله: "التداوليات" (لوفينسون 1983 ص 184)، وهذه واحدة من الأمور التي استدعت البحث عن اختبارات غير النفي للتعرف على الافتراضات المسبقة.

[17] وقد نازع لُوري كارتونن وغيره في أن يكون اختبار النفي مقوما ملازما للافتراض المسبق. (أنظر لوفينسون 1983 ص 184-185).

[18] Encoded in language

جملتين، تكون إحداهما، وهي الافتراض المسبق، شرطا لتوفّر الأخرى على قيمة حقيقة كما يذهب إلى ذلك فريجه كما رأينا أعلاه، أو بتعريف يُرضي فريجه وراسل معا نستعيره من روبرت ستالنَكر في ورقةمهمة عند أهل هذا الفن:

" أ هي افتراض مسبق لملفوظ ب إذا كان بالإمكان تحت شروط عادية أن يستنتج الواحد منا بشكل معقول، أن المتحدث يعتقد في صحة أ سواء من ب أو من نفيها"[19]

فالجملة:

(6) توقف زيد عن التدخين.

تفترض: كان زيد يُدخن في السابق

ويمكن تَبَيُّن أنها إذا كانت صادقة فلابد أن قائلها يعتقد في صدق افتراضها المسبق، وإذا كان نفيها: "لم يتوقف زيد عن التدخين"، صادقا فلابد أنه كذلك يعتقد في صدق افتراضها المسبق. كما أن فعل **تَوَقَّفَ** هو الذي استدعى الافتراض المسبق: "كان زيد يُدخن في السابق"، ومن ثم فهو قادحٌ[20] للافتراض المسبق ويُصَنَّفُ،

[19]Robert Stalnaker: Pragmatic presuppositions in: Milton K.Munitz, Peter K.Unger Semantics and philosophy. New York university press 1974. p 197.

على الرغم من ذكر ستالنكر للاعتقاد والمتكلم في هذا التعريف الحدسي فإنه يبقى تعريفا للافتراض المسبق الدلالي لأنه يجعل الأخير علاقة بين الجمل أي حدثا لغويا صرفا، ولا ننسى أن فريجه نفسه كان يعتمد تصديق المتكلم في لغز الهوية مع أن بحثه كان دلاليا صرفا، لكن ستالنكر، سيمنع بعد هذا التعريف، إمكان تعريف دلالي للافتراض المسبق ويذهب إلى أن كل افتراض مسبق هو بالضرورة تداولي وذلك موضوع ورقته هذه وهي الأكثر سوقا في الدراسات اللغوية المتناولة لهذه الظاهرة مع أنها أُلقيت في مارس 1973 وصدرت في 1974.

[20]من قدح الزند أي ضرب حجره ليُخرج منه النار. واستعملتُ قوادح ترجمة للمصطلح Triggers، وربما صح استعمال مولّدات، لكن القوادح أقرب للمعنى الإنجليزي وهو مصطلح دقيق فقد يأتي القدح بالنار وقد لا يفعل، تماما كقوادح الافتراض المسبق فقد تولد واحدا وقد لا تفعل.

لغرض حصر ضروب الافتراضات المسبق، ضمن الأفعال المغيرة للأحوال[21]change of state verbs، وتسمى الألفاظ المعجمية القادحة لهذه الظاهرة العجيبة، بقوادح[22] الافتراض المسبق[23] Presupposition triggers، من مثل الأوصاف المحددة[24] والتي تؤدي إلى افتراض وجود الموصوف أو الأسماء والأفعال من مثل "مُجددا" أو "أيضا" أو "ندم" أو "عاد" مما يتعذر حصره أو تصنيفه. والظاهر أن ليس هنالك ما يمنع من الحكم بوجود قوادح خاصة بكل لغة.

الافتراض المسبق التداولي: ذهب اللساني الأمريكي وأحد أكثر منظري المفهوم ذِكرا في مراجعهم، إدوارد كينان إلى وجود افتراض مسبق من ضرْب آخر غير الافتراض الدلالي، وأطلق عليه الافتراض التداولي، وذلك لنشوئه من سياق التلفظوالسياق الثقافي للناطقين حيث يبدو استيفاء شروط بعينها لازما لفهم الملفوظات والسياق الثقافي للناطقين، كما أنه نبّه إلى أن عدم استيفاء هذه الشروط لا يجعل من الملفوظ لغوا كما هو الحال في الافتراض المسبق الدلالي[25]، وضرب أمثلة من لغات غير الإنجليزية كقول القائل في الفرنسية[26]:

Tu es arrivé trop tard[27]

والتي تفترض أن المتكلم من حيثية اجتماعية أعلى من المخاطب أو أن بينهما ألفة ورفعُ كُلفة. ويُلاحَظ أن

[21]Stephen C. Levinson: Pragmatics. Cambridge university press 1983. p181.

[22] ترجمتي للمصطلح.

[23] يمكن الرجوع للائحة غير حاصرةلقوادح الافتراض المسبق في المرجع السابق بنفس الصفحة.

[24]مثل: "مؤلف اللزوميات" أو "أكبر عدد أولي"...

[25] Edward L. Keenan: Two kinds of presupposition in natural language. in Charles J. Fillmore, D. TERENCE Langendoen (Eds) :Studies in Linguistic Semantics 1971. p 49.

[26] ن م ص 51.

[27] المثال الذي ضربه كينان هو: "tu es dégoûtant".

الافتراض المسبق يبقى مُثبتا حتى بنفي الملفوظ:

Tu n'es pas arrivé trop tard

وكما هو ظاهر، فعدم تحقق أو صدق أيٍّ من هذه الافتراضات المسبقة لا يجعل الكلام لغوا وإنما تبقى دلالته على حالها.فقديرافقها غرض أو أغراض أخرى للمتكلم كإرادة إهانة المُخاطَب أو تحدّيه بالتوجه له بضمير المخاطب tu مع علو مكانته ومقامه. ويمكن عدُّ التوجه بالحديث لغيرك بالعربية محتويا على افتراض مسبق تداولي حاصله أن المخاطب يعرف العربية كما أن طرُق وأساليب وضروب المفردات المستعملة في الكلام في المجامع تفترض نوع الجمع الذي يقع فيه الحديث، فالمتحدث مع أصحابه لا يتكلم كالمحاضر،أو الخطيب أو المستجوَب أو المتدخل في غرفة درس.

لكن بعض اللغويين ذهبوا إلى أن كل افتراض مسبق هو تداولي ضرورة،ذلك أن التعريف الدلاليَ له لا يستطيع تقديم تفسير مقبول لطرائق سلوك الافتراض المسبق في الخطاب الطبيعي، والتي لا يوجد خيط ناظم لجميعها أو مبدأ مفسر لأغلب تجلياتها في الخطاب. وسأعرض في عجالة[28] لبعض المشكلات النظرية للافتراض المسبق.

-4-

مشكلات تعريف الافتراض المسبق:

- **الافتراض المسبق ومشكلة المعارف المشتركة**

[28] في مدخل، أرجو الله أن يوفق إلى إتمامه، لفلسفة اللغة والتداوليات سأبسط القول بشي من التفصيل في الموضوع.

من الملامح التي رأينا سابقا أنها ملازمة للافتراض المسبق هو أن المتكلم والمخاطب جميعا يتقاسمون معرفة الافتراض المسبق، وأن هذا الاشتراك شرط لنجاح التواصل بينهما، لأنه كما رأينا يوجد في الخلفية الواهبةِ المعنى للمقول. كما أن ستالنَكر جعل من الخلفية المشتركة للمعارف الأساس الذي يمكن أن يُصاغ على أرضيته تصورٌ منسجم لمفهومٍ للافتراض المسبق يكون تداوليا ولا تلحقه المشاكل التي تُثقِل كاهل مفهوم الافتراض المسبق الدلالي. لكن الأمر ليس كذلك دائما فالذي يقول لصاحبه:

إن أبناء زيد في المدرسة

ينجح في التواصل مع مُخاطَبه،حتى لو لم تكن للأخير معرفة سابقةبأن لزيد أولادا. كما أن بالإمكان تصور وضعيات يكون الغرض منها هو الإخبار بالافتراض المسبق ولا يكون الملفوظ إلا التفافة لغوية لتمريره[29].

تفسيرٌ ممكن لهذه الظاهرة هو أن الافتراض المسبق قد ينشأ من وضعية تَخاطب لا يكون فيها مشتركا بين المتخاطبين إلا بعد التلفظ بالعبارة التي تفترضه، بحيث ينضاف للمعارف المشتركة في تلك اللحظة في حال عدم وجود مانع للمتكلم من قبوله جزءً من خلفية التخاطب. وقد اقترح هذا المَخْرج من المشكلة الفيلسوف والمنطقيالأمركي دافيد لويس[30] وأطلق عليه **استصحاب الافتراض المسبق**[31] Presupposition accommodation.

[29]كما في المثال الذي سبق ذكره أعلاه: "لقد تركتُ المرسيدس تحت الشمس"، الافتراض المسبق هنا هو أن المتكلم يملك سيارة مرسيدس، لكن قد يكون قصده هو الإخبار بامتلاك مرسيدس من باب المباهاة.

[30]David Lewis: Scorekeeping in language game. Journal of philosophy of language 8. 1979. P340.

[31] ترجمتي، واستعملتُ الاستصحاب بمعناه عند الأصوليين أي بمعنى إبقاء الحال على ما كان عليه من قبل، بمعنى أن المتكلم استعمل عبارةً كافتراض مسبق واستصحب المخاطَبُ هذا الحال.

- مشكلة الإسقاط للافتراض المسبق The projection problem for presuppostions

لنتأمل التعبير التالي:

(6) توقف زيد عن التدخين.

افتراضه المسبق هو:

(6 إ) كان زيد يدخن من قبل

ولنُحاول الآن التعرف على الافتراضات المسبق للملفوظات التالية:

(6 نفي) لم يتوقف زيد عن التدخين.

(6 سؤال) هل توقف زيد عن التدخين.

(6 نفيسؤال) ألم يتوقف زيد عن التدخين

(6 أمر) توقفْ، يا زيد، عن التدخين!

(6 شرط) إذا توقف زيد عن التدخين ستتحسن صحته.

(6 نف الشرط) إذا لم يتوقف زيد عن التدخين سيُطرد من العمل.

لقد تم إدراج العبارة (6) في كل هذه الملفوظات، والملاحظ أن:

(6 إ) كان زيد يدخن من قبل.

افتراضٌ مسبق في جميعها، ويسمي فلاسفة اللغة هذه الظاهرة اللغوية للافتراض المسبق بالقابلية للإسقاط Presupposition projection وحاصلها أن إدراج ملفوظ أو تطبيقَ تحويلات عليه يُبقي، في التركيب الجديد، على الافتراض المسبق لهذا الملفوظ. وهذا ما يُلزِم به مبدأ التأليف[32] الذي تفترضه كل مقاربة صورية للدلالة.

تُدرج كتب فلسفة اللغة والتداوليات دائما هذا الملمح في الافتراضات المسبقة تحت عنوان: مشكلة الإسقاط، ذلك أن الأمر ليس مطردا في جميع حالات الافتراض المسبق، فقد يقع أن يتلاشى افتراض مسبق في تحويل بعينه، فمثلا الملفوظ:

(15) سيندم زيد على دراسة اللسانيات

يفترض:

(16) زيد مُقْدِم على دراسة اللسانيات

وكذلك الجملة الشرطية (17) تحتوي على نفس الافتراض:

(17) إذا تقدم العمر بزيد سيندم على دراسته للسانيات

[32] principle of compositionality.

وهو مبدأ يُنسب لغوتلوب فريجه، وعنى به أن دلالة العبارة هي محصلة لدلالات أجزائها.

لكن إدراج (15) في العبارة الشرطية (18) لم يُبقِ على الافتراض المسبق:

(18) إذا اختار زيد قسم اللسانيات سيندم على دراسته لها.[33]

- **مشكلات أخرى:**

توجد مشكلات أخرى بعضها مرتبط بمشكل الإسقاط من طريق ما وبعضها الآخر مرتبط بغيره من الملامح التي يُعتقد في ملازمتها للافتراض المسبق.

في بعض الحالات، على الرغم من وجود قادح للافتراض المسبق، لا ينقدح الأخير إلا وفق شروط سياقية، مما يجعل التعريف الدلالي للافتراض المسبق مُشكِلا، ونستعير المثال من لوفينسون مع تصرف طفيف:

(18) عانى زيد كثيرا **قبل** إكماله رسالة الدكتوراه

العبارة (18) تفترض أن زيدا أكمل رسالته، والقادح هنا هو "**قبل**".

لكن (19) لا تحتوي على افتراضنا المسبق، مع وجود القادح:

(19) مات زيد **قبل** أن يُكمل رسالة الدكتوراة.

وسبب غياب الافتراض المسبق في مثالنا الأخير هو **معرفتنا**[34] بأن أعمال الناس تنقطع بعد الموت ومن ثم

[33] Levinson 1983 p196

[34] وهذا يُخرجنا من المنطوق، ويدخل السياق والمعارف المشتركة أو ما يصطلح عليه ستالنكر بـ: Common ground.

فليس من الممكن افتراض إكماله للرسالة بعد حدث الموت[35].

ومثال آخر نستعيره من روبرت ستالنكر، وقد استعاره بدوره من غيره، أورده في الورقة التي ذكرنا سابقا لغرض الاحتجاج لمذهبه القاضي بعدم وجود افترض مسبق إلا تداوليا.

(20) لم يعد ابنُ عمي صبيا

والتي سيفهم منها قارئها أن ابن العم أصبح راشدا، وتفترض أنه ذكرٌ، ولكن في سياق مخصوص، سيكون من المقبول جدا استعمال نفس الجملة (20) لإخبار مُخاطبه بأن ابن عمه أجرى عملية تغيير جنس بافتراضٍ مسبق حاصله أنها لا زالت صغيرة[36]، وليس أن ابن العم ذكر.

ومشكلة أخرى تتعلق بما يُطلق عليه البعض ثغرة قيمة الحقيقة عند عدم صدق الافتراض المسبق،حيثإنحدوسنا توحي بالتوقف عن نسبة قيمة حقيقة لملفوظ لا يصدق افتراضه المسبق. لكن في حالات ليست بالقليلة يمكن الحكم بصدق العبارة أو خطئها ولو لم يصدق الافتراض المسبق، عكس ما ذهب إليه فريجه. أول من أشار إلى هذه المشكلة هو فيلسوف أكسفوردبيتر شتراوسن، حيث تحدث عن سياق يقول فيه بائع متجول لزبون: "لقد عَرضَ عليَّ مستأجرُ البيت فوقَك ضِعفَ ما ذكرتَ"[37] ، وذهب شتراوسن إلى أن من الصواب جدا أن يُجيب الزبون، في حال عِلمِهما معا أن البيت المذكور لا يسكنه أحد، بأن ما يقوله خطأ،

[35]Levinson 1983 p187.

[36]Stalnaker 1974. p 204.

[37] تصرفتُ في المثال تقريبا له.

وسيكون سمْجًا ادعاءُ أن الكلام في الحقيقة ليست له قيمة حقيقة لعدم صدق الافتراض المسبق[38].

كما أن الذي يقول لصاحبه:

(21) يجلس ملك فرنسا على ذاك الكرسي

مشيرا إلى كرسي فارغ في الحديقة يستطيع أن يرد عليه مُخاطَبُه بأنه مخطئ، وليس فقط أن كلامه يخلو من معنى أو يفتقر إلى قيمة حقيقة، لأنه كما هو واضح للعيان لا أحد يجلس على الكرسي، والأمر نفسه بالنسبة لمن يقول لصاحبه:

(22) أفطرتُ هذا الصباح بالمقهى مع ملك فرنسا

فالعبارة (22) يمكن الحكم بخطئها كذلك ولمن يُساوره شك لن يجد إشكالا في الحكم على نفيَيْهِما بالصدق، مع عدم صدق الافتراض المسبق:

(21 ن) لا يجلس ملك فرنسا على ذاك الكرسي

(22 ن) لم أفطر هذا الصباح مع ملك فرنسا[39]

[38]StrawsonP.F: A Reply to Mr. Sellars. Philosophical Review 63.1954p225.

[39] حاول شتراوسن حل هذه بالمعضلة بالتفريق بين الافتراض المسبق الذي يكون موضوع الملفوظ والذي لا يكون كذلك كما في مثالَيْنا، ولكن الظاهر ألا علاقة بين هذا السلوك الغريب للافتراض المسبق ووضعه في الخطاب، أنظر:

Kai Von Fintel: Would you believe it? The king of France is back. In: Marga Reimer and Anne Bezuidenhout: Descriptions and Beyond. Clarendon Press 2004 p 315.

حاول فلاسفة اللغة والتداوليونوالدلاليون أن يجدوا نظريات تستطيع تفسير الافتراض المسبق وطرائق سلوكه وتجليه في اللغة، لكن مشاكل الاستصحاب والإسقاط واختبار الوجود، لا تزال بلا تفسير نظري منسجم إلى اليوم[40]. ولعل محاولة لوري كارتونن لحل مشكلة الإسقاط بإعادة تصنيف القوادح إلى ما يسمح بمرور الافتراضات المسبقة[41]Holes وما يسمح ببعضها ويمنع بعضها أو يُبهم وَضْعَه Filters وما يمنعها من المرور مطلقا Plugs، من أحذق ما قُدم لكن بلا اطراد يبدو في الأفق[42]. كما أن نظرية ستالنكر، والتي تجعل من الافتراض المسبق ظاهرة تداولية محض، قد قدمت أساسا أقرب لحدوسنا للظاهرة، فهي لا تُدْرَك للمتخاطبين إلا أرضيةً يَرْسم عليها الخطاب أشكاله الدلالية. ولعل فكرة استصحاب الافتراض المسبق من ديفيد لويس التفافة عبقرية[43] تُبقي أطروحة الخلفية في سباق تفسير الظاهرة العجيبة، لكن كما نقرأ عند ستالنكر نفسه في مقدمته لكتابه "السياق والمضمون: بحث عن القصدية في الخطاب والفكر"، فإن المصطلح المركزي الذي اقترحه لتعريف الافتراض المسبق ليس مفهوما نظريا ولا ينبغي له أن يرِد في نظرية تُفسر هذه

[40] وأغلب الحلول المقترحة تبدو قد قُدَّتْ على مقاس حالات مخصوصة ad hoc مما يُفقدها قدرة تفسيرية حقيقية.

[41] أي بالمحافظة على الافتراضات المسبقة للملفوظ في التحويلات أو التركيب التي يُدرج فيها.

[42] إليك المثال المضاد الذي أعطاه لوفينسون لما أطلق عليه كارتونن plugs

1- a. The mechanic didn't tell me that my car would never run properly again

b. My car used to run properly

2- a. Churchill said that he would never regret being tough with Stalin

b. Churchill was tough with Stalin

مع تصنيف كارتونن للفعلين tell وsay ضمن ال plugs (Karttunen 1973 p174) فإنها أبقت على الافتراضات المسبقة للملفوظات التي اندرجت فيها. (Levinson 1983 p195-196) . أنظر كذلك مناقشة ستالنكر لكارتونن في ورقته السابقة الذكر)(Stalnaker 1974 p56. كارتونن نفسه في آخر ورقة له تحدث بشيء من التشاؤم بخصوص إيجاد نظرية تفسيرية للافتراض المسبق (Karttunen 2016 p174).

[43]أنظر مناقشة قيِّمة لستالنكر ولويس في:

Kai Von Fintel: What is presupposition accommodation, again? Philosophical perspectives 22. 2008 137-170.

الظاهرة[44]. كما أن الكم الهائل من الشروط والأسئلة التي طلب استيفاءها أو الجواب عنها، لصوغ نظرية تفسيرية ممكنة في كتابه هذا يبدو معها أن الطريق إلى ذلك دونه خرط القتاد[45].

لكن الذي يفي بغرضنا هنا هو أن بالإمكان التّعرف على الافتراض المسبق،حتى لو لم يكن بالإمكان الإمساك بحقيقته. وإذا كانت مفردة ك "لعبة" تأبى الرد إلى صفة تنسحب على كل استعمالاتها كما بيّن فيتجنشتين، فلعل الافتراض المسبق من هذا الضرب من المفردات مما لا نفاذ إليهم إلا عبر تشابهات العائلة[46].

والسمة الواضحة في الافتراض المسبق، هي أنه يوجد في الخلفية بوصفه أرضية مشتركة للتخاطب، أو كما يقول ستالنكر في ورقة بنفس العنوان :

أن تفترض شيئا يعني أن تُسلِّم به، أو على الأقل أن تتصرف وكأنك تُسلم به كخلفية من

[44]Stalnaker. R: Context and Content: Essays on Intentionality in Speech and Thought. Oxford university press 1999. p 8.
يقصد مفهوم الInappropriateness في تعريفه للافتراض المسبق التداولي.

[45] يتوسل ستالنكر منطق العوالم الممكنة في مقاربته الفلسفية للظواهر الدلالية. كما أن اجتهاداته كما اجتهادات معاصريه يحكمها مشترك من المعارف من الضخامة بحيث يصعب تصور فهمٍ للنظريات اللغوية المعاصرة بغير قدر ليس باليسير من هذا المشترك.

[46] "يدعونا فيتجنشتين للتفكير في معنى "لعبة": ما الذي يوحِّد بين كرة القدم مثلا وكرة السلة؟! هل هو الربح والخسارة، هل يوجد ربح أو خسارة في لعب طفلة بدميتها أو في لعب طفل بكرة لوحده، الجواب طبعا: لا ولكن هذا لا يمنع من أن الجميع يفهم ما معنى "لعبة" عند التلفظ بها. إن ما يوحد جميع اللعب كما يشرح فيتجنشتين هو "تشابهات العائلة" : فأنت قد تجد في عائلة واحدة إخوة يتشابهون، ولكن لا تجد بالضرورة شيئا يوحدهم جميعا: ف(أ) و(ب) يتشابهان في لون العين و(ب) و(ج) في لون الشعر و(ج) و(د) في بنية الجسد وهكذا، ولكن قد لا يوجد شيء واحد مشترك بين جميعهم" أنظر:
محمد الهداج: الخطاب العربي والحداثة: دار رؤية 2019 ص 67-68.
لكن هذا التصور طبعا لا يتفق مع رؤية أكثر الفلاسفة واللغويين المعاصرين لأنهم يؤمنون بضرورة وجود نظرية قادرة على تفسير كل الظواهر اللغوية إما من داخل اللغة كنسق مستقل كما يأمل دوكرووأنْسكومبر أو بتوسل المنطق الصوري كما كان يأمل دافيدسونومونتاغْيو وجمع عظيم من المشتغلين بهذا الفن من المعاصرين أو من خلال نظرية في الفعل الاجتماعي تأمل تفسير كل ظواهر الاجتماع البشري من خلال القصدية وأفعال اللغة كما يطمح جون سيرل.

المعلومات، كأرضية مشتركة بين المشاركين في حديث[47].

فالملمح الأساس للافتراض المسبق هو أنه ليس مقصودا للمتكلم لا أصالة ولا تبعا، لأنه الأرضية التي ينبني عليها القول. وإن حدث أن أرادَه فلا يكون ذلك بمنطوق الخطاب، ولكن بقصدٍ لا أثر له في الملفوظ[48]. يقول أوزفالددوكرو:

"إن مضمون الافتراض المسبق مقدم على هيئة لا ينبغي معها اعتباره موضوعا للخطاب اللاحق، ولكن فقط بوصفه الإطار الذي سيتطور فيه هذا الخطاب"[49]

كما أنه على الأقل في الأخبار[50] لا يقع تحت طائلة النفي[51]، وإن لم يكن متفردا بهذه الخاصية، لكن بإمكاننا دائما أن نتعّرف مثلا على أي الملفوظين التاليين، يفترض أن زيدا أستاذ وأيهما لا يفعل، مع أن النفي لا يطال كون زيد أستاذا في المثالين معا:

(1) لم يكن عمر يعلم بأن زيدا أستاذ.

[47]Robert Stalnaker: Common ground. Journal of Linguistics and Philosophy 25. 2002. p701.

To presuppose something is to take it for granted, or at least to act as if one takes it for granted, as background information –as *common ground* among the participants in the conversation.

[48] قد يقصد قائل: "تركت المرسيدس في الظل" أن يخبر بامتلاكه سيارة مرسيدس للمباهاة، لكن منطوق النص ليس فيه أثر لتلك النية ويمكنه إنكار هذا القصد، لكن لا يمكنه إنكار امتلاكها لأن العبارة افتراض مسبق.

[49] O.Ducrot : Le dire et le dit. Les éditions de minuit 1984 p20

[50]أقصد ما يُقابل الإنشاء عند البلاغيين العرب.

[51] عادة ما يعتقد البعض بحكم الأمثلة الأكثر ضربا أن الافتراض المسبق خاصية للأخبار، ولكن كما رأينا فهي توجد في كل ضروب القول، لأنها جميعا تحتاج لخلفية تمنح المعقولية للخطاب. وفي بعضها لا ينطبق اختبار النفي كما رأينا أعلاه مع نوع مخصوص من الأسئلة.

(2) لم يكن عمر يعلم بأن زيد، والذي يعمل أستاذا، قد هاجر إلى كندا.[52]

بعد كل هذا الجهد التنظيري للفلاسفة واللسانيين والتداوليين، لا يزال الحدس أوثق طريق للتعرف على الافتراضات المسبقة، مع الاستعانة ببعض الاختبارات التحويلية كالنفي والسؤال والإدراج في جمل شرطية[53]، وكلما نجحت عبارة في اجتياز اختبارات أكثر كلما تقوّى الاطمئنان إلى صحة هذه الحدوس. لم يكن هذا المفهوم سهل الترويض عند بدايات النظر فيه ولا تبدو لتعقيداته نهاية في الأفق القريب. كما أن ستيفن لوفينسون، صاحب أهم مدخل للتداوليات حتى اليوم، ختم مبحث الافتراض المسبق في هذا المدخل قائلا:

نختم بأن الافتراض المسبق بقي، لتسعين سنة بعد ملاحظات فريجه عليه، غير مفهوم إلا جزئيا[54].

كما أن بعض النُّظار الغربيين أنكروا وجوده من أساسه كصاحب مبدأ التعاون بول غرايس وأغلب أتباعه من الغرايسيين الجدد من أمثال لوفينسون، الذي سبق ذكره، وجاي ديفيد أطلاس وأغلب أصحاب نظرية المناسبة وعلى رأسهم مؤسِّسَيْها ويلسون وسبيرب، وزعموا أن ما اعتُقد ظاهرة لغوية مستقلة يمكن تفسير تجلياتها من خلال مفاهيم أكثر وضوحا وانسجاما كالاستلزام Entailement والاستلزام التخاطبي المعمم[55]Generalized conversational implicature. وقبل سنوات قليلة عاد واحد من أكبر منظري

[52] أدع لحصافة القارئ أن يتعرف على الافتراض المسبق لكل ملفوظ.

[53]لعل من المفيد الإشارة إلى وجود اختبار آخر يسمونه Backgrounding والقاضي بالتصريح بالافتراض المسبق معطوفا إليه عبارة الملفوظ دون الوقوع في الحشو فالمثال: "ملك فرنسا أصلع" يمكن إعادة صياغته كالتالي:" يوجد ملك لفرنسا وهو أصلع" ولا يبدو في العبارة من حشو، ويمكن للقارئ الكريم أن يختبر بهذه الآلية العبارتين (1) و (2) أعلاه.

[54]Stephen C. Levinson: Pragmatics. Cambridge university press 1983. P 225.

[55]J. D. Atlas: Logic, Meaning, and Conversation: Semantical Underdeterminacy, Implicature, and their Interfac. Oxford university press 2005. P 118.

الافتراض المسبق، لوري كارتونن، بورقة حديثة، بعد غياب طويل، ليقول بأننا لن نصل يوما إلى نظرية واحدة تفسر كل الأمثلة التي جمعها لوفينسون[56] في مدخله تحت مسمى الافتراض المسبق لأنها ليست من نفس النوع[57].

[56] ذكر لوفينسون في مدخله المذكور أعلاه، أن كارتونن جمع 31 ضربا من الافتراض المسبق أورد منها هو 13. (181 - 185) وأوردنا بعضها هنا.

[57] Lauri Karttunen 2016. P 728

المراجع

Atlas, J.D: Logic, Meaning, and Conversation: Semantical Underdeterminacy, Implicature, and their Interface. Oxford university press 2005.

Austin, J.L: How To Do Things with Words. Oxford universitypress 1962.

Ducrot, Oswald : Le dire et le dit. Les éditions de minuit 1984

Karttunen, Lauri:Presuppositions of Compound Sentences. Linguistic Inquiry Volume IV Number 2 (Spring, I973), I69-193.

Karttunen, Lauri: Presupposition: What went wrong? Semantics and Linguistic Theory SALT 26. 2016.

Keenan, Edward. L: Two kinds of presupposition in natural language. in Charles J. Fillmore, D. Ternce Langendoen (Eds): Studies in Linguistic Semantics 1971

Levinson, Stephen: Pragmatics. Cambridge University Press 1983.

Lewis, David: Scorekeeping in language game. Journal of philosophy of language 8. 1979

Martinich, A.P: The Philosophy of Language. Oxford university press, third edition 1996.

Stalnaker, Robert: Pragmatic presuppositions in: Milton K.Munitz, Peter K.Unger Semantics and philosophy. New York University Press 1974.

Stalnaker, R: Context and Content: Essays on Intentionality in Speech and Thought. Oxford university press 1999.

Stalnaker; Robert: Common ground. Journal of Linguistics and Philosophy 25. 2002

Sellars, Wilfrid: Presupposing., Philosophical Review, 1954. Volume 63.

Russell, Bertrand. "On Denoting." Mind, vol. 14, no. 56, 1905, pp. 479–93

Russell, Bertrand: Mr. Strawson on Referring. 1957 Mind 66.

Strawson, P. F. "On Referring." Mind, vol. 59, no. 235, 1950, pp. 320–44.

Strawson, P.F: A Reply to Mr. Sellars. Philosophical Review 63. 1954.

Von Fintel, Kai: Would you believe it? The king of France is back. In: Marga Reimer and Anne Bezuidenhout: Descriptions and Beyond. Clarendon Press 2004.

Von Fintel, Kai: What is presupposition accommodation, again? Philosophical perspectives 22. 2008 137-170.